جيل أحداث الثمانينات.. الجيل الذي ضحّى مرتين ونسيه الجميع

رؤية خاصة بالكاتب م. محمد صادق شيخ ديب

14.06.2026

كل من يتحدث اليوم عن "الثورة السورية" يبدأ من 2011، وكأن التاريخ بدأ من هناك. لكن الحقيقة التي يتهرب الكثيرون من قولها: قبل 2011 بثلاثين عاماً، كان هناك جيل كامل دفع الثمن الأول، وحده، دون أن يسمع العالم صرخته.

هذا الجيل هو جيل أحداث الثمانينات. من المعارضين لنظام الأسد وعمودهم الفقري من التيار الإسلامي المحافظ الذين واجهوا أعتى آلة قمع عرفها العصر الحديث، واستُهدفوا بشكل ممنهج لا لشيء إلا لأنهم مسلمون ملتزمون يرفضون الاستبداد. دفعوا دمهم وعمرهم وأبناءهم، ثم عادوا ليدفعوا الثمن مرة ثانية في 2011. واليوم، بعد سقوط النظام، يُعاد تهميشهم من جديد، كأن تاريخهم لم يكن.

أكتب هذه الكلمات وأنا واحد من هذا الجيل. لا أدّعي الحياد، بل أدّعي الحق في الشهادة. ومن عاش الحدث يملك على التاريخ ما لا يملكه المراقب من بعيد.

أولاً: قانون أُلصق به الإعدام.. القانون 49 لعام 1980

في عام 1980 أصدر النظام قانوناً لم يكن قانوناً بالمعنى الطبيعي، بل كان حكم إعدام جماعي مكتوب بحبر رسمي: مجرد انتسابك أو حتى الشبهة بانتسابك لجماعة الإخوان المسلمين تعني أنك مُعدَّم. لا تحقيق، لا محاكمة عادلة، لا فرصة للدفاع عن نفسك. الانتماء وحده كافٍ ليكون توقيع موتك، وصارت تهمة الاخوان تلصق بكل معارض وطني وشريف.

نتيجة هذا القانون، هُجّر مئات الآلاف من شباب جيل أحداث الثمانينات قسراً نحو الأردن والعراق ودول الخليج وأوروبا، هرباً من المقصلة. وداخل سجون تدمر وصيدنايا القديم، اختفت أسماء كاملة، خيرة عقول وطاقات جيل بأكمله مُحيت من الوجود، دون أن يعرف أهلهم أين ذهبوا أو ماذا جرى لهم.

ثانياً: تدمر وحماة.. جراح لن تندمل

تدمر، 27 حزيران 1980: في صبيحة ذلك اليوم، اقتيد مئات المعتقلين الإسلاميين العزل من زنازينهم وأُعدموا بالرشاشات والقنابل اليدوية، بأمر مباشر من قيادة النظام ونُفِّذ بواسطة سرايا الدفاع. لم تكن عملية أمنية، كانت رسالة واضحة لكل من تسوّل له نفسه المطالبة بحقه: لا توجد خطوط حمراء، ولا قيمة لحياة من يُصنَّف **"إسلامياً"**.

وقد وثّقت منظمة العفو الدولية هذه المجزرة ووصفتها بالإعدام الجماعي خارج نطاق القضاء، في تقاريرها الصادرة عن أوضاع المعتقلين السياسيين في سوريا.

وما رواه مصطفى خليفة في 'القوقعة' ليس رواية خيالية، بل شهادة حيّة على ما جرى داخل تلك الجدران، اعترفت بها الأوساط الأكاديمية والحقوقية الدولية.
كما أشارت لجنة التحقيق الأممية المستقلة في تقاريرها الصادرة بعد 2011 إلى الجرائم الممنهجة لنظام الأسد بما فيها الإعدامات خارج القضاء، وأحالت في بعض وثائقها إلى ما قبل 2011.

حماة، شباط 1982: ثلاثة أسابيع من الحصار الخانق على مدينة بأكملها، لأن هويتها سُنّية محافظة ومتعاطفة مع الحراك الإسلامي. المدفعية الثقيلة وسلاح الجو دكّا الأحياء السكنية فوق رؤوس أهلها. وتتراوح التقديرات الموثّقة بين عشرة آلاف وثلاثين ألفاً بحسب المصادر الحقوقية الدولية ومنظمة العفو الدولية وشهادات الناجين — سقطوا في ثلاثة أسابيع، ومن نجا شُرّد في أصقاع الأرض.
حتى الصحفي الأمريكي توماس فريدمان، الذي لا يمكن اتهامه بالانحياز لصالح الإسلاميين، وثّق ما جرى في حماة ونظر إليه كنموذج في القمع الوحشي للمعارضة.
وحتى باتريك سيل، المؤرخ المقرّب من الأسد الأب والذي أفرد لحياته كتاباً كاملاً، لم يستطع إنكار ما جرى في حماة، بل وصفه وأثبته بتفاصيل تُدين النظام من مرجعه الأكثر تعاطفاً معه.
ولم يتوقف الأمر عند البشر: مساجد حماة التاريخية العريقة، الجامع الكبير وجامع أبي الفداء، هُدمت وتحولت مآذنها إلى ركام. حتى الكنائس الأثرية طالها الخراب. النظام لم يكن يستهدف معارضين فحسب، كان يستهدف هوية مدينة كاملة وذاكرتها الروحية والحضارية.
وفي خضم ذلك كله، طارد النظام علماءنا ومفكرينا، قتلاً وسجناً وتغييباً، لأنهم كانوا صمام الأمان الأخلاقي لمجتمعهم. الهدف لم يكن عشوائياً: تفريغ المجتمع من عقله المفكر وقيادته الروحية، ليظل الجيل القادم بلا مرجعية، سهل الانقياد والترويض.

ولا يقتصر الظلم على الإسلاميين وحدهم. ففي تلك الفترة نفسها، طارد النظام البعثي كل صوت معارض، بغض النظر عن انتمائه. القوميون العرب الذين انشقوا عن حزب البعث، واليساريون الشيوعيون، والمستقلون الوطنيون، والمدنيون من محاميين وصحفيين وأكاديميين طالبوا بالإصلاح أو حتى انتقدوا سياسة واحدة للنظام، كلهم سحقوا بنفس القسوة.
كثير منهم أمضوا عقوداً في سجون تدمر وصيدنايا، أو قُتلوا في مجازر منفصلة، أو هُجروا قسراً. لم يكن النظام يميّز عندما يتعلق الأمر بالسلطة المطلقة. كان عدواً لكل من يفكر بشكل مختلف، دينياً كان أو علمانياً. تهميش جيل أحداث الثمانينات اليوم يشملهم أيضاً، لأن رواية التضحيات لا تكتمل بدون ذكرهم، فهم شركاء في الدم والمعاناة، وإن اختلفت الأيديولوجيا.

ثالثاً: حرب الرواية، السلاح الذي سبق الرصاصة

قبل أي رصاصة، كان هناك كلمة ملوّثة. النظام البعثي أدرك مبكراً أن المعركة الحقيقية ليست عسكرية، بل هي معركة الصورة. فعلى مدى عقود، بنى منظومة إعلامية ممنهجة، وأقنع بها حلفاءه العرب والغرب على حد سواء، قائمة على معادلة واحدة: الإسلامي المعارض = إرهابي يستحق ما يناله.

النتيجة أن ضحايا تدمر وحماة تحوّلوا في رواية النظام من شهداء سقطوا في مواجهة الاستبداد إلى **"عناصر تم تأديبها"**. وما كان مجزرة بكل المعايير الحقوقية، صار في أدبيات الأنظمة العربية المتحالفة **"إجراءً أمنياً ضرورياً"**.

والأمرّ أن هذه الرواية نجحت جزئياً حتى في الداخل. فصارت أجيال تالية ترى هذا الجيل بعيون مشوّشة، وتحمّله مسؤولية تطرف لاحق لا علاقة له به. لكن الحقيقة التي لا تتغير: النظام الذي صنع هذه الرواية لم يعد موجوداً، والسؤال الذي يجب أن يُطرح اليوم هو: لماذا لا تزال روايته هي التي تُشكّل كيف ننظر لضحاياه؟

رابعاً: ثلاثون عاماً لم تُطفئ الجمرة

كثيرون ظنّوا أن جيلاً طُحن بهذا الحجم سينطفئ. حين انطلقت ثورة 2011، أثبت هذا الجيل عكس ذلك تماماً.

وهنا لا بد من وقفة إجلالٍ وإنصاف: ثورة 2011 كانت ملحمةً بكل معنى الكلمة. شعبٌ أعزل واجه آلة الموت بصدره، وشبابٌ نزل إلى الشوارع وهو يعلم ثمن الكلمة وثمن الخطوة.

ثلاثةَ عشر عاماً من الصمود والدم والتشريد، حتى جاء ذلك الفجر التاريخي في ديسمبر 2024 ليسقط النظام الذي ظنّ الجميع أنه أبديّ. هذا الإنجاز لا يُنازَع فيه ولا يُنتقَص منه، وهو ليس إنجاز فصيل أو جيل واحد، بل هو تراكم دم كل من رفض الاستبداد على امتداد نصف قرن.

الحديث عن جيل الثمانينات ليس منافسةً لثورة 2011 ولا انتقاصاً من عظمتها، بل هو إكمالٌ لصورتها وإضاءةٌ لجذورها العميقة. لا يُفهَم 2024 دون 1982، ولا يكتمل الانتصار دون الاعتراف بكل من مهّد طريقه بدمه.

الناجون والمهجّرون، من تشردوا بين عمّان وبغداد والخليج وأوروبا، لم ينتظروا دعوة. شكّلوا الشريان المالي والإغاثي الأول للداخل، وضخّوا من شبكاتهم الدولية المتراكمة على مدى عقود ما لم يكن بمقدور أحد غيرهم بناؤه. وقدّموا للرأي العام الدولي سردية المظلومية السورية مُسنَدةً بدماء حماة وتدمر، وهي السردية التي جعلت العالم يصغي.

هذا الجيل ضخّ في ثورة 2011 ما جمعه من رأس مال نضالي وإنساني وشبكاتي على مدى ثلاثة عقود.

ثم حين سقط النظام، وجد نفسه خارج المشهد. ليس لأنه لم يُساهم، بل لأن من يوزّع المقاعد اليوم لا يسأل عن التاريخ، بل يسأل عن الولاء الراهن.

خامساً: بعد السقوط.. كيف يُعاد تهميشنا اليوم؟

أ. الفصائلية بدل الاستحقاق التاريخي: اليوم، الفصائل والقوى الجديدة التي تصدّرت المشهد لحظة سقوط النظام، توزّع المواقع والتمثيل السياسي على أساس الولاء التنظيمي الحالي، لا على أساس التضحية والتاريخ النضالي. رموز جيل أحداث الثمانينات يُستثنون بحجة أنهم "لم يشاركوا في العسكرة الحالية"، أو لأن استقلاليتهم الفكرية لا تقبل الانصياع لأجندات فصائلية ضيقة أو إملاءات خارجية.
بعبارة أوضح: من دفع الثمن الأول والأغلى يجد نفسه اليوم خارج الباب، بينما يحتل المقاعد من جاء لاحقاً وجنى ثمار ما زرعه غيره.

ب. غربة من نوع آخر: 45 عاماً من الانقطاع القسري: من عاد منا وجد مدناً لم يعد يعرفها، تغيرت ديموغرافياً وثقافياً بالكامل. الجيل الجديد في الداخل لا يعرف تاريخنا، ونحن بدورنا لا نملك أدوات التكيف السريع مع واقع تشكّل بالكامل في غيابنا.
والأصعب من ذلك: أبناؤنا الذين ولدوا وكبروا في المنافي صاروا ينتمون نفسياً ومعرفياً لمجتمعات الغرب أو الخليج. انقطع رابطهم بسوريا، فصرنا نعيش غربتين في آنٍ واحد: غربتنا نحن، وغربة أبنائنا عنا وعن وطنهم الذي لم يعرفوه.

ج. الجحود وقلب الحقائق: والأقسى من كل ذلك: أن يُحمَّلنا بعض أبناء مجتمعنا أثمانَ ظواهر لا ناقةَ لنا فيها ولا جمل، بمحاولة ربطنا زوراً بموجات التطرف التي جاءت لاحقاً، ونحن أنفسنا من كنّا في طليعة من رفضها وحذّر منها وتصدّى لها.
ثم يُضاف إلى ذلك اتهامٌ من نوع آخر، لا يقلّ جوراً ولا افتراءً: أننا غادرنا الأوطان في زمن القهر، فعشنا وعملنا وأبدعنا في المهجر، فصار ذلك في أعين بعضهم جريمةً يُؤاخَذ عليها، ونُوصَم بها بوصفنا **"معارضةَ الفنادق"** التي آثرت الراحة على الكفاح.
وهذا وصفٌ جائر يُسقط عن عمد حقيقةً لا تقبل الجدل: أن المعارضة في الخارج لم تكن ترفاً ولا اختياراً مريحاً، بل كانت صنواً للمعارضة في الداخل وامتداداً لها؛ كلٌّ منهما أدّى دوره بحسب ما أتاحته الظروف، في مواجهة نظام كان يُكلّف المجاهرةَ بالرأي حياةً أو سجناً أو نفياً. فمن حمل البندقية في الداخل يستحق التكريم والوفاء، ومن رفع الصوت في الخارج وبنى شبكات الدعم والتضامن يستحق الاعتراف لا الاتهام.
غير أن الجميع باتوا يتعاملون معنا كـ **"تاريخٍ انتهت صلاحيته"** بمجرد سقوط النظام، دون أي التفاتٍ لإنصافنا إنسانياً ومعيشياً واعتبارياً. وهذا ليس إغفالاً عابراً، بل هو جحودٌ بيّن وقلبٌ صريح للحقائق، يأبى الضميرُ الحرّ السكوتَ عنه.

د. الفيتو الغربي.. حين يرث الحليفُ كذبَ العدوّ: ثمة تناقض صارخ لا يجرؤ كثيرون على تسميته بوضوح، لكن الصمت عنه لن يُخفيه طويلاً:

الغرب الذي يرفع شعار الديمقراطية وحق الشعوب في التمثيل، هو نفسه الذي يضع خطاً أحمر غير مُعلَن على أي دور سياسي حقيقي لإسلاميي أحداث الثمانينات في سوريا ما بعد التحرير. وهذا الفيتو لا يُصرَّح به دائماً في المنابر الرسمية، لكنه يُمارَس بصمت وفعالية في غرف القرار وعلى طاولات الشروط.

والآلية التي يعمل بها هذا الفيتو تكشف عن نفاق مزدوج: فالقوى الغربية التي تتعامل مع الملف السوري لا تشترط الإقصاء مباشرةً في الغالب، بل تُفوّض هذه المهمة بصمت إلى الأنظمة العربية الحليفة ـــ تلك الأنظمة التي تشترك مع النظام البعثي في خشيتها التاريخية من أي تيار إسلامي منظّم وذي جذور شعبية. فتُصبح منظومة الإقصاء مثلثاً متكاملاً: إرادة غربية، وأداة عربية، وذريعة أمنية جاهزة.

وهنا تقع المفارقة الأشد إيلاماً: الذريعة الأمنية التي يستخدمها هذا المثلث اليوم ليست من اختراعه، بل هو يرث إياها حرفياً من رواية النظام الأسدي الذي أمضى عقوداً في تسويقها للغرب. نظام الأسد عمل بمنهجية ممنهجة على إقناع الاستخبارات الغربية والأنظمة العربية بمعادلة واحدة: "الإسلامي السوري = خطر على الاستقرار الإقليمي". وقد نجح في تصدير هذه المعادلة حتى بعد رحيله، فصارت تعمل بأيدٍ لم تكن يوماً من أنصاره.

والنتيجة المفارِقة: الرجل الذي هرب من الموت والسجن على يد النظام، ودفع عمره في مقاومته، يجد نفسه اليوم محاصراً بنفس الوصف الذي لصقه به النظام يوماً. النظام مات، لكن روايته لا تزال حيّة تتنفس، هذه المرة بلسان حلفاء يسمون أنفسهم أصدقاء الشعب السوري.

جيل أحداث الثمانينات يطرح على هؤلاء سؤالاً واحداً بسيطاً لا يحتمل المراوغة: إن كنتم فعلاً مع إرادة الشعب السوري، فلماذا يُقصى من الشعب السوري من دفع ثمنه قبل أن يولد أغلب من يتحدثون الآن باسمه؟

هـ. مواجهة الحجة المضادة، لأن الإنصاف يقتضي سماع الجميع: نعرف أن ثمة أصواتاً تحمل اعتراضات على هذه الرواية، وإخفاؤها لن يُفيد أحداً. نقولها نحن قبل أن يقولها غيرنا:

يقول بعضهم: جيل الثمانينات لم يكن موحّداً، وكانت في صفوفه خلافات تنظيمية وسياسية حادة. وهذا صحيح. لم يكن هذا الجيل كتلة صمّاء بلا تباين، والخلافات الداخلية كانت حقيقية، كما هي الحال في كل حركة سياسية في التاريخ. لكن التباين الداخلي لا يُلغي الظلم الخارجي. أن تختلف مع أخيك لا يجعل جلّاده بريئاً.

ويقول آخرون: من خرجوا إلى الخارج أمّنوا حياتهم وعائلاتهم، بينما بقي آخرون يواجهون الموت. وهذا أيضاً فيه قدر من الحقيقة الجزئية. لكنه يتجاهل أن كثيرين ممن خرجوا لم يخرجوا اختياراً، بل طُرِدوا أو طاردهم الموت حتى الحدود. والفرار من الإعدام ليس ترفاً، وبناء شبكات الدعم في المنفى لم يكن إجازة، بل كان جزءاً ضرورياً من المواجهة بأدوات المرحلة.

ويذهب فريق ثالث إلى أن الإسلاميين السوريين يتحمّلون مسؤولية جزئية في فتح الباب لتطرف لاحق بسبب بعض الخطاب المتشدد في تلك المرحلة. وهذا الاتهام الأكثر شيوعاً والأقل إنصافاً. الحركة الإسلامية السورية في الثمانينات نشأت في مواجهة نظام لم يترك لها خياراً سلمياً واحداً مفتوحاً، فالقانون 49 يُعدم مجرد الانتماء. والتطرف الذي جاء لاحقاً بعد عقود كان في معظمه وافداً من بيئات أخرى، وكان كثير من رموز هذا الجيل أنفسهم من أشد المنبّهين من خطره.
نقول هذا كله لأن الإنصاف الحقيقي لا يأتي من ادعاء العصمة، بل من قول الحقيقة كاملة غير منقوصة، ثم المطالبة بأن يُحكَم على كل جيل بما فعل لا بما يُنسب إليه زوراً.

خاتمة: الإنصاف ليس منّة.. هو الاستحقاق والضرورة

من زنازين تدمر إلى شوارع حماة المدكوكة، ومن مقاعد المنفى الباردة إلى شبكات الدعم التي نسجوها بأيديهم في الغربة، ومن ثورة 2011 التي ضحّوا فيها ما تبقى من عمرهم، إلى هذا اليوم الذي يجدون فيه أنفسهم خارج الباب:
جيل أحداث الثمانينات لم يغِب يوماً عن سوريا، حتى حين أُجبر على مغادرتها.
تهميش هذا الجيل اليوم ليس مجرد جحود أخلاقي يُغضب الضمير، بل هو خطأ استراتيجي بامتياز يهدد سوريا قبل أن تنهض.
لا يمكن لأمة أن تبني عقدها الاجتماعي الجديد فوق ذاكرة مزوّرة، ولا لمشروع سياسي أن يصمد إذا بُني على إقصاء من دفعوا ثمنه قبل أن يُبنى. كل بناء يرتفع فوق جراح مهملة يحمل في أساسه بذور انهياره.
ونقول لمن يديرون ظهورهم لهذا الجيل اليوم، سواء كانوا فصائل تتقاسم المشهد، أو أنظمة عربية تدير الأجندات، أو قوى غربية ترث رواية النظام الذي سقط، نقول لهم جميعاً:
الصمت عن الظلم ليس حياداً، هو اختيار. واختيار طمس التاريخ لن يمحوه، بل سيُراكم فاتورة يدفعها الجميع في وقت غير مناسب.
تكريم جيل أحداث الثمانينات وإنصافه وإعادة دمج خبراته وحفظ كرامته ليس طلباً عاطفياً ولا مزايدةً سياسية. هو الضمانة الوحيدة لحفظ الذاكرة الوطنية من التزييف، ولتحويل جراح الماضي من فجوات تُفجّر المستقبل إلى دروس تُحصّنه.
وإن كان لهذه الكلمات كلها من عنوان جامع، فهو هذا:
التاريخ لا يُصادَر. وإن تأخّر الاعتراف به، فالصمت عنه خيانة لكل من لم يصمت حين كان الصمت يعني السلامة.
جيل أحداث الثمانينات لم يطلب يوماً أكثر مما أعطى.
اليوم لا يطالب بالمكافأة، بل يطالب فقط بألّا يُسرق منه ما دفع ثمنه مرتين، وأن تُكتب سوريا الجديدة بكل حبرها، لا بنصفه.

المصادر والمراجع

1. **منظمة العفو الدولية** — *Syria: Torture by the Security Forces* —تقرير صادر عام 1987، يوثّق الاعتقال التعسفي والإعدامات خارج نطاق القضاء بحق المعتقلين السياسيين في سجون تدمر وصيدنايا خلال الفترة 1980-1987.
2. **Thomas Friedman** — *From Beirut to Jerusalem* — Farrar, Straus and Giroux، نيويورك، 1989، الفصل الثالث: توثيق أحداث حماة 1982 ووصفها كنموذج للقمع الممنهج للمعارضة.
3. **Patrick Seale** — *Assad: The Struggle for the Middle East* — University of California Press، 1988، الفصلان الثامن عشر والتاسع عشر: سرد تفصيلي لأحداث حماة والمواجهة مع الحركة الإسلامية من منظور مقرّب من النظام.
4. **مصطفى خليفة** —*القوقعة: يوميات متلصص* —دار الآداب، بيروت، 2008، شهادة توثيقية حيّة لناجٍ من سجن تدمر، مُعترف بها أكاديمياً وحقوقياً دولياً.
5. **Human Rights Watch** — *A Wasted Decade: Human Rights in Syria During Bashar Al-Asad's First Ten Years in Power* —تقرير صادر عام 2010، يرصد السجل الحقوقي لنظام الأسد ويُحيل إلى الانتهاكات الممنهجة الممتدة منذ الثمانينات.
6. **لجنة التحقيق الأممية المستقلة بشأن سوريا** — *Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic* — مجلس حقوق الإنسان الأممي، 2012، يُحيل في سياقه التاريخي إلى أنماط الانتهاكات الممنهجة السابقة لعام 2011.
7. **Raphaël Lefèvre** — *Ashes of Hama: The Muslim Brotherhood in Syria*، 2013، دراسة أكاديمية معمّقة للحركة الإسلامية السورية وأحداث الثمانينات والقانون 49 وتداعياته على المعارضة السورية.
8. Hanna Batatu — Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics — Princeton University Press, 1999.يوثّق القمع الممنهج لكل أشكال المعارضة السورية بما فيها اليسارية والقومية في تلك الحقبة.